الشيخ عبد القادر المجّاوي
ومنهجه في شرح الشواهد النحويّة

د/ عبد الخالق رشيد (ج. السّانية – وهران)

أ/ ترجمة الشيخ عبد القادر المجاوي:

هو أحد أعلام الجزائر البررة ممّن كرّسوا حياتهم لتنوير عقول بني جلدتهم، في وقت عمّت فيه الأميّة وساده الجهل وتفشّت فيه الخرافات والبدع، في ظلّ نظام استعماريّ غاشم، سعى بكلّ ما أوتي من قوّة ومكر ودهاء لطمس معالم الشخصيّة الجزائريّة العربيّة الإسلاميّة، لابتلاعها وضمّها نهائيّا إلى إمبراطوريّة فرنسا، وحيث لا يبقى للجزائريين، أصحاب الأرض، من وجود إلاّ باعتبارهم رعايا من الدرجات الدنيا ممّن لا يفضُلون الحيوانات سوى في أنهم يشكّلون يدا عاملة قابلة للاستغلال البشع في شتّى الأعمال الشّاقة.

1/ مولده:

وُلد عبد القادر بن محمّد المجاوي الحسيني التلمساني، كما يلقّبه صاحب كتاب "تعريف الخلف برجال السّلف"، وسط هذه الظروف القاسية، في أسرة شريفة ذات علم وجاه. كانت ولادته على أكبر تقدير سنة 1848م الموافق لسنة 1264 للهجرة؛ أي بعد سقوط تلمسان في أيدي الغاصبين ببضع سنوات، عقب مقاومة باسلة قادها الأمير عبد القادر وكان لعائلة المجّاوي نصيب فيها. ولا غرو في ذلك، فوالده وهو "الشيخ الأعلم أبو عبد الله محمّد"، كما يلقّبه بعض المترجمين، كان من الشخصيات البارزة في تلمسان، إليه انتهت ريّاسة الفقه على المذهب المالكي، و بها شغل منصب القضاء مدّة ربع

قرن، وكان رائد العلماء المدرِّسين في عصره، وكذلك كان جدّه عبد الكريم وعمّ أبيه الحاج أحمد.

غادرت أسرة المجّاوي تلمسان بعد سقوطها في أيدي الفرنسيين، ولجأت إلى المغرب الأقصى وحطّت الرّحال بمدينة فاس، حيث كانت لوالد المجّاوي علاقات طيّبة بعلمائها الأجلاّء الذين جالسهم طالب علم ومقرئ في جامع القرويّين[1]. وقد استقرّ بها مدرّسا، فتخرّج على يده من الطلبة من تولّى المشيخة في القرويّين، كالفقيه العلاّمة أحمد بن حسّون الذي يقول فيه، وهو في معرض الحديث عن مشايخه: "ومنهم الشيخ العلاّمة الحافظ المدقّق الفهّامة أبو عبد الله محمّد المشّاوي الحسيني التلمساني أسكنه الله دار التّهاني". ويقول واصفا شيخه: "له ذهن يكشف الغامض الذي يخفى، ويعرف رسم المُشكل وإن كان قد عفا، أبصر الخفيّات بفهمه وقصر فكره على خاطره و وهمه، فجاء بالنّادر الذي أعجز، وتلوّن في حلل الكلام الطويل والموجز، مع جمعه لأوصاف المكارم."

ومن فاس تحوّل والد المجّاوي إلى طنجة حيث ولّي قضاءها سنة 1262 للهجرة، وبقي بها قاضيا ومدرِّسا وخطيبا إلى أن وافته المنيّة عام 1267للهجرة. وإذا صحّت هذه الرّواية، فمن المستحيل أن يكون مسقط رأس الشيخ عبد القادر المجاوي بتلمسان كما يعتقد البعض، لأنّ تاريخ ولادته يُصادف وجود أسرته بطنجة.

2/ شخصيّته:

يقول صاحب كتاب "أعلام من المغرب العربي"، في رسم معالم شخصية الشيخ عبد القادر المجاوي، ما ملخّصه، أنّه كان متواضعا، دمث الخلق، سهل المعشر، نقيّ الطّويّة، متين الدين والعقيدة، يحبّ طلاّب العلم ويحنو عليهم. ممّا جلب له إعجاب واحترام وتقدير كثير من العلماء والمصلحين ورجال الأدب ناهيك عن العامّة؛ يقول

الشيخ البشير الإبراهيمي مادحا المجّاوي: "طبقة بعيدة الصّيت في عالم الشّهرة، كالشيخين عبد القادر المجّاوي وحمدان الونّيسي، وغيرهما ممّن الأخذ عنهم مدعاة للفخر والاستطالة وشموخ الأنف". ولهذه الشهادة قيمتها لأنها صادرة عن طود شامخ في العلم والإصلاح ممن لا يماري أحد.

وقال صاحب كتاب "أعلام من المغرب العربي"، نقلا عن مجلّة الشهاب في حديثها عن كتاب "الجزائر" لمؤلّفه "توفيق المدني": "ولكنّه سكت (أي توفيق المدني) عن أفراد لا تكتمل الصورة التاريخيّة إلاّ بذكرهم، منهم العلاّمة عبد القادر المجّاوي رحمه الله، فهذا الرّجل هو أبو النّهضة العلميّة بقسنطينة، وهو شيخ الناس بجميع عمالتها، عليه تخرّج القضاة ورجال المحاكم والتدريس والفنون، فلا تجد واحدا من هؤلاء، في الربع الأوّل من هذا القرن، إلاّ وهو من تلامذته، ولو كان هذا الرّجل من أمّة عاملة، لأحيت ذكراه في كلّ مناسبة".

3/ مساره العلمي:

أخذ الشيخ عبد القادر المجّاوي علمه عن ثلّة من خيرة علماء العصر في المغرب الأقصى؛ استهلّه بتحصيل القرآن الكريم بأحد كتاتيب طنجة وهو ما زال دون سنّ التمييز، ثمّ انتقل إلى تطوان حيث حصّل مبادئ العلوم، لاسيما اللغويّة والشرعيّة، ومن تطوان ارتحل إلى فاس حيث جامع القرويّين، فتتلمذ على مشايخه ممّن دانوا لأبيه بفضله عليهم، فأبوا إلاّ أن يردّوا بعضا من هذا الجميل على ابنه، ومنهم: محمد قنّون وجعفر الكتّاني ومحمد بن سودة ومحمد العلوي، وهم من العلماء الأجلاّء أصحاب التّآليف القيّمة والمناصب العاليّة، فشذا في علوم مختلفة من علوم عصره، وبلغ ما بلغ أبوه وزاد عليه، حتّى قيل فيه إنّه حريّ أن يطلق عليه اسم دوائر المعارف لكثرة تحصيله وغزارة علمه وتنوّع معارفه.

وبعد أن آنس في نفسه كفاءة تؤهّله لتنوير العقول وتبديد غيوم الجهالة التي ضربت أطنابها في ربوع الجزائر،كما خطّطت له دوائر الاستعمار، قفل الشيخ راجعا إلى بلاده، فحطّ الرّحال بقسنطينة، مستهلاّ مساره التّعليمي بمساجدها المختلفة متطوّعا. وما لبث طويلا حتّى عمّت شهرته آفاق قسنطينة وما جاورها، بفضل أسلوبه المتميِّز في التدريس المؤسّس على تقديم المادّة العلميّة بأسهل الطّرق، وبلهجة صادقة وسريرة صافية؛ فلا عجب، والأمر كذلك، أن نجد شيخا كحمدان الونّيسي، وهو شيخ العلاّمة المصلح عبد الحميد بن باديس، يحضر دروسه وهو يكاد يُقاربه سنّا.

وكانت هذه الشهرة وراء تعيينه مدرّسا في جامع سيدي الكتّاني انطلاقا من سنة 1871. وفي سنة 1877 تمّت ترقيّته أستاذا بالمدرسة الشرعيّة في قسنطينة دائما إلى غاية 1898. و طوال هذه السّنوات كلّها كان الشيخ منغمسا في التعليم والتّوجيه والإصلاح والتّأليف بهمّة وفعالية، ولم يمنعه نشاطه في المدارس الرّسميّة من التّدريس في المساجد والخطابة فيها.

ومن قسنطينة انتقل الشّيخ إلى العاصمة ليواصل نشاطه التعليمي الرّسمي في المدرسة الفرنسيّة الإسلاميّة أوّلا ثمّ في الثّعالبيّة التي فتحت أبوابها سنة 1905، ومتطوّعا في مساجدها ونواديها. وقد وضع نصب عينيه كهدف رئيسي، تطوير التعليم و تفعيل طرق التدريس مواكبة لروح العصر، لتيقُّنه من أنّ تقدّم الأمّة و انعتاقها من نير الاستعباد والعبوديّة والجهالة الجهلاء مرهون بنشر العلم الصحيح الذي من شأنه أن ينير العقول؛ فقد قال في شأن التعليم البائد الذي كان سائدا في عصره: "التعليم القديم غير نافع في زماننا لنقصانه؛ إذ تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد المتعلّم ولا أباه، فلا بدّ من معرفة العلوم النّافعة في الدين والدّنيا، أمّا إذا اقتصرنا على

أحد العلمين، فضاع ما يفتقر لذلك العلم المجهول، ولكنّ أهل زماننا تركوا العلمين معا ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله".

4/ تلاميذه:

قد لا نجد في الجزائر، في الثلث الأخير من القرن 19 وبداية القرن 20، من ترك بصمته واضحة في مجال التعليم كالشيخ عبد القادر المجّاوي، فقد تخرّج على يده كثير من العلماء والقضاة والأدباء والمدرّسين ورجال الصّحافة، ممّا دفع بعضا من الذين صاحبوه أو عاصروه إلى القول فيه بأنّه: "شيخ الجماعة وأبو النّهضة العلميّة في الجزائر".

ومن المشايخ الذين تخرّجوا على يده، ممّن ذاع صيتهم في الجزائر وأسهموا في نهضتها، نذكر: مولود ابن موهوب وإبراهيم أطفيش وأرزقي الشرفاوي الأزهري والحاج أحمد البوعوني وحمدان الونّيسي وعبد الحليم ابن سمايه وحمّو بن الدّرّاجي وابنه القاضي مصطفى المجّاوي وغيرهم.

5/ مؤلّفاته:

للشيخ الجليل عبد القادر المجّاوي مجموعة من المؤلّفات تتوزّع بين علوم التوحيد والأصول والتّصوّف واللغة والأدب والتربية والمنطق والاقتصاد والحساب، يغلب على بعض منها الجانب التعليمي. ومن هذه المؤلّفات نذكر على سبيل المثال:

- رسالة "إرشاد المتعلّمين"، وهي في فنون التعليم. طُبعت سنة 1877.
- الدّرر النّحويّة على المنظومة الشّبراويّة، وهو في النحو. طبع سنة 1907.
- نزهة الطرف في المعاني والصّرف، مخطوطة في علم الصرف.

- نصيحة المريدين، وهو شرح لقصيدة في التّصوّف لمحمد المنزلي التونسي القادري. طبعت سنة 1898.
- الدرر البهيّة على اللاّميّة المجراديّة، وهو في النحو. مطبوع، وكان محلّ تحقيق ودراسة في بحوث أكاديميّة.
- كشف اللّثام في شرح شواهد قطر ابن هشام، وهو في اللغة والأدب. طبع سنة 1295هجرية.

6/ وفاته:

وافته المنيّة، رحمه الله، في اليوم السادس من أكتوبر 1914 بقسنطينة، المدينة التي احتضنت الشيخ وتفاعلت مع نشاطه الدّؤوب، وكان قد وفاها لمشاركة أترابه في ملتقى علمي. وتذكر بعض الرّوايات أنّ الشيخ قضى إلى ربّه مسموما، وما هو بالأمر الغريب، فقد كان الشّيخ بنشاطه الغامر في التعليم الهادف والإصلاح المثمر، يشكّل خطرا على خطط الاستعمار السّاعية إلى طمس أيّ محاولة جادّة لإيقاظ الشعب الجزائري من سباته العميق، الذي أدخلته فيه مخطّطات التّجهيل المحبوكة بدقّة من قبل الدوائر الفرنسية.

دفن بقسنطينة، وحضر جنازته جمع غفير من الأعيان والعلماء والطّلبة وعامّة الناس.

ب/ منهج المجّاوي في شرح الشّواهد:

1: / أهميّة شرح شواهد النّحو

لقد تداولت على الشواهد التي وظّفها النّحاة لتأصيل القاعدة النّحوية، شروح عدّة بغية تقريب دلالاتها من أذهان النّاشئة والتدليل على موطن الشاهد فيها وبيان حالات إعرابها. وقد تكفّل الأستاذ **مختار بوعناني** من جامعة وهران – مشكورا– بضبط

فهرسة لهذه الشروح ضمّ بين طيّاتها ما يربو عن ثمانين كتابا ودراسة أكاديميّة. وما يُلفت النّظر في هذه الفهرسة هو إسهامات العلماء الجزائريين على مرّ العصور في هذا المنحى الرّامي إلى تقريب معاني الشّواهد وإعرابها خدمة للطالب المبتدئ. وقد بلغ عدد الشروح التي ألفها هؤلاء الأعلام حوالي عشرين شرحا، انصبّ مجملها على شرح شواهد ابن هشام وشرح شواهد شرّاح ألفية ابن مالك. والذي يُلفت النّظر أيضا أنّ غالبية هذه الشّروح ما زالت مخطوطة تنتظر التفاتة الباحثين لإزالة الغبار عنها وبعث الحياة فيها، وبعضه الآخر طُبع في مستهلّ القرن الماضي ولم يُعد نشره وتحقيقه. غير أنّنا بدأنا نلمس في الآونة الأخيرة اهتمام بعض البحوث الأكاديميّة بتحقيق مثل هذه الشروح وما يُشاكلها كشروح المنظومات النّحويّة، ضمن رسائل جامعيّة.

2/ التعريف بكتاب "كشف اللثام على شواهد القطر لابن هشام":

كتاب "قطر الندى وبلّ الصّدى" واحد من الكتب العديدة التي صنّفها ابن هشام في النحو. وهو كتاب مختصر قصد به تقريب النحو للنّاشئة، فلمّا أدرك ما فيه من إغماض العبارة واستغلاق المعنى لفرط إيجازه، وضع له شرحا حلّل فيه المباني وقرّب به المعاني، و ازدانه بالأمثلة والشّواهد التي تؤسّس للقاعدة وتدعِّمها. وهو كتاب واسع الانتشار، كثير التداول، تعقّبه العلماء المتأخّرون بشروح عدّة لشواهده، من بينها شرح الشيخ عبد القادر المجّاوي الموسوم "كشف اللثام على شواهد القطر لابن هشام" موضوع بحثنا.

كشف اللثام كتاب قيّم إذا ما وضعناه في سياق عصره، حيث كانت المكتبة اللغويّة شحيحة بالمصادر التي تعين المعلّمين والمتعلمين في آن واحد على نيل مبتغاهم. وهو، كما يدلّ عليه اسمه (كشف اللثام) محاولة تصبو إلى شرح ما انغلقت دلالته وصعُب استيعابه معنى ومبنى من خلال ركام شواهد ترجع، بحكم الضّوابط التاريخيّة

والجغرافية التي قيّد بها النّحاة العرب مفهوم الشّاهد، إلى عصور ضاربة في القدم، لم تكن لغتها، وإن كانت عربية فصيحة، في مستوى لغة زمان المجّاوي. ففي لغة العصرين الجاهلي والإسلامي من الكلمات والتّراكيب ما لم يعد مستعملا في العصور الحديثة، وما لا يمكن لطالب العلم المعاصر فهمه إذا لم يعمد بعض علماء اللغة إلى شرحه وبيان مناسبته.

ولعلّ هذا المطلب هو ما أدركه المجّاوي، وشعر بخطورته، فبادر إلى كشف اللثام عنه بشرح مختصر يقف عند المناسبة، إن وُجدت، فمعاني الكلمات، إن أحسّ فيها إغماضا، وتتويج ذلك بإعراب موجز للأبيات مع التركيز على موطن الشاهد، دون الخوض في تفاصيل الإعراب التي قد تنفِّر طالب العلم أكثر ممّا تستميله. وعادة ما يفتتح شرحه للشواهد، التي بلغ عددها مائة وثمان وأربعين (148) شاهدا، بنسبة البيت إلى قائله واستخلاص البحر الذي نظم على هديه.

3/ منهج شرح الشواهد:

سبق الذكر أنّ غاية المجّاوي من شرحه المسمّى "كشف اللثام" هي تقريب المعاني والإجراء النّحوي (أي الإعراب) المختصر لشواهد ابن هشام، دون إطالة مملّة ولا اختصار مخلّ. فهو يقف دائما عند ما يراه موافقا لمستوى النّاشئة ممّن لم يتمرّسوا على الدرس النّحوي بشكل كاف. ولأجل ذلك اعتمد في أغلب الأحيان على خطّة واحدة، لا تكاد تختلف تفاصيلها، تتمثل في استهلال الشرح بالإحالة على صاحب البيت، فالكشف عن البحر الذي نُظم على هديه، ثمّ إماطة اللثام عن دلالة الكلمات التي يراها أهلا للشّرح، ويختمها عادة بإعراب ألفاظ البيت/الشاهد بكيفيات تتماشى ودرجة الصعوبة التي تكتنف وظيفة اللفظة ضمن سياقها.

أ/ التّعامل مع شواهد القطر لابن هشام:

لم يتصرّف المجّاوي في تعامله مع شواهد القطر إلاّ لمما، وكان تصرّفه هذا بداعي الاختصار، وهي سمة قارّة في شرحه لهذه الشّواهد. ومن معالم هذا التّصرّف نذكر على سبيل المثال:

- اكتفاء المجّاوي بالبيت في الوقت الذي وظف فيه ابن هشام بيتين، أو ببيتين في الوقت الذي استعمل فيه ابن هشام ثلاثة أبيات للشاهد نفسه.
- مخالفة ابن هشام في الإتيان بالبيت كاملا لشاهد ما، في حين اعتمد ابن هشام شطرا منه فقط، والعكس، إذ وجدنا المجّاوي يعتمد على شطر من البيت الذي استشهد به ابن هشام، وهو الشطر الحامل للشّاهد.
- تجاوز المجّاوي لبعض الشّواهد التي وظّفها ابن هشام والعكس صحيح أيضا.
- مخالفة المجّاوي لابن هشام في كلمات بعض الشواهد، لا رغبة في المخالفة، وإنّما تفضيلا لرواية على أخرى، وهو تفضيل مبني عن دراية، لأنّ إحداهما تنطوي على بعض اللبس، في حين ينتفي اللبس في الأخرى. ومن أمثلة ذلك اعتماده على رواية بيت النّابغة الذبياني:

فساغ لي الشّراب وكنت قبلا أكاد أغصّ بالماء الحميم

بتعويض لفظة (الحميم) بلفظة (الفرات)، لأنّ الفرات لفظة تدلّ دلالة مباشرة على الماء البارد، في حين أنّ لفظة الحميم لا تدلّ على برودة الماء إلاّ إذا حملناها على الضديّة؛ أي باعتبار الحميم من الأضداد، وهو استعمال نادر؛ يقول ابن خالويه في شرحه لمقصورة ابن دريد: "الحميم هاهنا البارد، وفي غير هذا الموضع الحار، وهو من الأضداد". ومن هذا القبيل روايته لقول الشاعر عبد اليغوث بن وقّاص:

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغا

يا راكبا إمّا عرضت فبلّغنّ

رغم أنّ رواية القطر (تُراجع في ص203) هي أكثر الروايات انتشارا، وهي في رواية سيبويه (فبلّغن) بنون مخفّفة عوض التّنوين.

وكذلك الأمر في روايته لبيت أبي عبيد الأشجعي:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرَب

رواه (بيترب)، أي بالتّاء المثناة عوض الثاء. والرواية الأولى هي رواية سيبويه (272/1)، وما ذكره المجّاوي هي رواية ثانية أجمع عليها كثير من الروّاة، كما ذكر البغدادي صاحب الخزانة وياقوت في معجمه، على أنّ (يترب) هذه هو موضع قريب من اليمامة لا مدينة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم.

ب/ نسبة الشّاهد:

هي أوّل خطوة يقف عندها المجّاوي في الطّريقة التي انتهجها في شرحه، ثمّ يعقب مباشرة بذكر البحر الذي ينتمي إليه البيت. وقد يخالف بينهما، فيبدأ شرحه بالجانب العروضي ثمّ يعود إلى نسبة البيت لقائله. وقد لجأ إلى هذه المخالفة في حوالي 25% من مجموع مئة وثمان وأربعين شاهدا.

عادة ما يكتفي المجّاوي في هذه النسبة بذكر اسم الشاعر، ولا يترجم له إلاّ في القليل النّادر، وإن فعل اكتفى بالنّبذة المختصرة، كقوله حينما وقف عند بيت لحسّان: "قائله حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، ويُكنّى أبا الوليد، توفي رضي الله عنه سنة 40 للهجرة في خلافة عليّ رضي الله عنه".(كشف اللثام– 12)

تنوّعت إشارات المجّاوي إلى ناظم البيت، فهو تارة يذكره باسمه باستعمال عبارات: (قائله زهير)، (قاله أبو النجم العجلي)، (البيت لميسون الكلاليّة). ويذكره تارة أخرى بنسبته إلى قبيلته، كقوله: (قاله شاعر من تميم)، أو (قاله بعض الطّائيين)، وإلاّ

نسبه لمجهول باعتماد تعابير مختلفة، كقوله: (قائله مجهول)، أو (قاله بعض الفصحاء)، أو (قاله بعض البلغاء). فإن أعجزه الأمر أحال عليه بإسناده إلى أحد مستعمليه من النّحاة من مثل قوله: (قاله بعض النحّاة)، أو(رواه الزّمخشري)، أو (ذكره ابن النّاظم) وهلمّ جرّا.

وقد يدقّق المجّاوي في كيفية نطق اسم الشّاعر حتّى لا يلتبس بغيره من الأسماء المشابهة له؛ فيقول مثلا، وهو بصدد الوقوف عند بيت لكثيّر، (قاله كثيِّر بالتّصغير) كي يفرّق بين كثيّر وكثير وكلاهما اسمان، وقوله عند وقوفه على بيت لسحيّم، (قائله سُحيّم بالتّصغير) للدلالة على وجود اسم آخر يقاربه في النطق وهو سَحيم. (كشف اللثام– 66و127)

والظاهر ممّا سبق بسطه أنّ المجّاوي لم يكن شديد الاهتمام بصاحب البيت/ الشّاهد. ومرجع ذلك –في اعتقادنا– إلى إدراكه أنّ مصنّفه موجّه للنّاشئة ممّن يخطون خطواتهم الأولى في التّعامل مع اللّغة، وبالتّالي لم يكن من المناسب، تربويّا، إثقال كاهلهم بالتّرجمة للشعراء، والإتيان على الخلاف في نسبة الأبيات إلى قائليها، لأنّ من شأن ذلك أن يُخرج الكتاب من مساره والأهداف التي سعى إلى تحقيقها. وما نخال أنّ مرجع الأمر إلى ضعف في التّكوين الأدبي عند المجّاوي، وكيف يمكن أن يُخالجنا، ولو للحظة، مثل هذا الاعتقاد، وهو الذي قيل فيه:

ذاك عبد القادر الطّودُ الذي لا يقول القولَ إلاّ بإسناد

ج/ العروض:

يدرج المجّاوي الدراسة العروضيّة، التي كانت تنحصر في أغلب الأحوال في ذكر البحر الذي نظم على هديه البيت/الشاهد، بعد نسبة البيت إلى قائله. ولم يخالف هذا العرف إلاّ في مواطن معدودة كما سلفت الإشارة إلى ذلك. ولعلّ قصده من هذه

المخالفة هو التّنويع لدفع الرّتابة، وما ينجم عنها من ملل قد يكون سببا في نقص التّركيز عند المتعامل مع الكتاب، أو الإعراض عنه بالتّمام.

وعادة ما يلجأ المعلّمون إلى مثل هذا التّنويع، وإلى المخالفة بين النّشاطات، لتطرية الأسماع وشدّ انتباه المتعلّمين، لاسيما إن كانوا من النّاشئة. وتلك التفاتة ذكيّة من الشيخ المجّاوي المدرِّس الذي نعرف عنه أنّه كان شديد الحرص على ما نعبّر عنه في زماننا هذا بتطوير المقاربات البيداغوجية. فقد ألّف ضمن هذا المسعى رسالة توجّه بها إلى المعلّمين والمتعلّمين على السّواء سمّاها "إرشاد المتعلّمين"، وقد أحدثت ضجّة كبيرة آنذاك لاحتوائها على دعوة صريحة وجريئة لإصلاح التعليم لكي يواكب روح العصر.

وقد دفعت به الرّغبة في التّنويع، خدمة للغرض المذكور آنفا، إلى إرجاء الدراسة العروضيّة إلى ما بعد نسبة البيت وشرح ما استغلق من ألفاظه، بل وإلى ما بعد الإعراب، وهو الذي يشكل عادة المحطّة الأخيرة في شرح الشّواهد. وقد تكرّر هذا المنحى في سبع وعشرين حالة.

اكتفى المجّاوي في دراسته العروضية بذكر البحر، وقليلا ما تجاوز هذا الحدّ، فلم يلتفت إلى ما يُداخل عروض البيت من زحافات وعلل وضرائر، ممّا نجده مبسوطا عند أصحاب الشّروح الأخرى، لاسيما تلك التي تستهدف جمهورا من ذوي الاختصاص. وما فعل المجّاوي ذلك إلاّ لعلمه بأنّ هذه المسائل التقنيّة التي تتحكّم في قولبة كلام الشاعر، تفوق القدرات العقلية لشريحة المتعلّمين الذين يستهدفهم هذا الشّرح من جهة، وأنّ الخلط بينها وبين النّحو، وهو الآخر علم تَكدّ العقول في تحصيله، قد يُحدث في عقول النّاشئة انسدادا يُفضي في آخر المطاف إلى النّفور من كليهما. ولذلك وجدناه لا يلتفت إلى هذه المسائل إلاّ إذا كانت من الأمور السّهل استيعابها، لأنها تندرج –عندئذ–

ضمن الثقافة الأدبية التي لا مندوحة عنها في تكوين النّاشئة، كقوله وهو يتحدّث عن القصيدة: "لا تُسمّى الأبيات الشعرية قصيدة حتّى تكون عشرة، وقيل حتى تُجاوز سبعة، وما دون ذلك يسمّى قطعة". (كشف اللثام– 29)

د/ اللغة:

الشرح اللغوي وإعراب المفردات والجمل هما الرّكنان الأساسيان القارّان في شرح الشواهد على اختلافها، إذ بهما تنجلي دلالة الشاهد و يتوضّح إعرابه، وما عداه فهو فضلة بالتعبير النحوي. وكان المجّاوي على علم بخطورة شرح معاني الكلمات التي يتكوّن منها البيت/الشّاهد، لاسيما تلك التي تنطوي على إشكال دلاليّ قد يؤثّر في التّوجيه النحوي للشاهد. ومن ثمّ وجدناه يولي أهميّة بالغة لهذا الجانب، لدرجة أنّه عمد في بغض المواطن إلى شرح معاني كلمات لا تحتاج للشّرح لفرط وضوحها وتداولها الواسع، كقوله مثلا: الجدّ: والد الأب، والشّيب: بياض الشّعر، والرّبيع: أحد الفصول الأربعة، وأخاك: ابن أبيك. (الكشف–115،52،40،28) لكنّه، بخبرته الواسعة في التعليم، كان يُدرك أنّ النّاشئة ليسوا كلّهم على مستوى واحد، وأنّ هذه الكلمات على بساطتها قد يجهل دلالتها من لا يتقن غير لغة أمّه، وهي إمّا الدارجة، أو لهجة من لهجات الشرق الجزائري الواسع.

والذي يُلفت النّظر أنّ المجّاوي قد نوّع آلياته الإجرائية في تتبّع معاني الكلمات، بل يمكن القول أنّه استنفذها كلّها، فلم يبق أمامه سوى أن يكشف عن معنى الكلمة بالاستعانة بالصّور، وهي من الآليات المعاصرة في شرح بعض المفردات، وذلك مطلب عزيز في تلك الأزمنة. وعلى العموم فقد استخدم التفسير بالمغايرة، والتفسير بالترجمة، والتفسير بالسياق، كما استعان في إيضاح دلالة بعض الكلمات بالمقوّم الصرفي

والنحوي. وفيما يلي بيان مختصر لهذا التوظيف المتعدد الإجراء لشرح معاني الكلمات الواردة في شواهد القطر .لابن هشام.

1/ التفسير بالمغايرة:

المقصود بالمغايرة –هاهنا– هو أن تفسَّر دلالة الكلمة بأن تُذكر أخرى تُغايرها في المعنى، فيتّضح عندئذ الضدّ بالضدّ. وتعبّر المعاجم العربية عن هذه المغايرة بثلاثة ألفاظ هي: ضد ونقيض وخلاف، وقد تستعمل فيها عبارة "الذي لا" كقولهم: الأعجم هو الذي لا يفصح.

ومن توظيفات المجّاوي لهذه المصطلحات قوله، وهو بصدد شرح كلمة العلم: "العلم ضدّ الجهل"،(الكشف–31) وعليه، فإنّ من علِم معنى الجهل أدرك معنى العلم، لأنّه بكلّ بساطة نقيضه. ومنه قوله في شرح معنى السّرور: "السرور نقيض الحزن"،(الكشف–12) على أساس أنّنا بمعرفتنا لمعنى الحزن ندرك دلالة ما يُناقضه وهو السّرور. وهي الآلية نفسها المعتمدة من قبل المجّاوي لتفسير معنى الرّضا، إذ يقول: "الرضا عدم الاعتراض"،(الكشف– 122) وذلك أنّنا، مهما كان السياق الذي نوظِف فيه كلمة الرضا إلا وحملت في طيّاتها عدم الاعتراض، كما في قولنا "رضيت بقدر الله وقضائه"، أي لم أعترض عليه، وهلمّ جرّا. ورغم ما في هذه الآلية التفسيريّة من فعالية في توضيح الدلالة، إلا أنّها قد لا تثمر في بعض الأحيان، كقول المجّاوي في شرحه لكلمة السّهل: "السّهل خلاف الجبل"،(الكشف– 48) وفي الطبيعة ممّا يخالف الجبل أشياء كثيرة كالبحر مثلا.

2/ التفسير بالترجمة:

والمراد بالترجمة في هذا المقام هو تفسير كلمة بأخرى من اللغة نفسها، أو بأكثر من كلمة من اللغة نفسها دائما. وقد يُلجأ فيه أيضا – وهو نادر الاستعمال في

المعاجم العربية– إلى تفسير كلمة بأخرى من لغة أخرى. وعليه فإنّ التفسير بالترجمة هو ضرب من شرح الكلمة بمرادفها، إن صحّ وجود الترادف في اللغة.

ومن نماذج هذا الشّرح عند المجّاوي قوله: "المرملون: المحتاجون"،(الكشف– 53) و"الضامر: المهزول".(الكشف– 79) وإذا كان ذكر المرادف يوضّح دلالة الكلمة، فإنّ اعتماده يكون نسبيّا، لأنّ ما نفترض فيه أنّه مرادف قد لا يؤدي دلالة مرادفه بالتّمام في كثير من الأحيان. وقد يتوضّح هذا الطرح إذا عاينّا – على سبيل المثال لا الحصر – شرح المجّاوي لكلمة (التمزيق) إذ يقول:"التّمزيق: التقطيع"،(الكشف– 40) على أساس أنّ التقطيع مرادف يُغطّي دلالة التّمزيق. وليس الأمر كذلك، فإذا أمعنّا النظر في دلالة كلتا الكلمتين سنجد بينهما فرقا دلاليّا ينأى بهما عن الترادف، ويكمن الفرق المتحدث عنه في أنّ التقطيع يكون منظّما ويتمّ بالهوينا، في حين أنّ في التمزيق دلالة العنف والعشوائيّة.

ولتفادي هذه الفروق وتغطيّة النقص يلجأ الشّراح، ومنهم المجّاوي، إلى الاستعانة بأكثر من لفظ لتفسير دلالة الكلمة المراد شرحها. ومن ذلك قوله في شرح لفظة "الذهب": "الذهب معلوم وله أسامي منها النضار والعسجد والزخرف والتّبر".(الكشف–46) وقد يكون المقابل الذي يترجم به دلالة كلمة ما جملة بكاملها، وذلك حينما ينتفي المرادف، ويتعذّر العثور على ضدّ له؛ ومن هذا القبيل تفسير المجّاوي لكلمة "جرعاء" الواردة في قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال مُنهلا بجرعائك القطر

قال شارحا هذه الكلمة: "بجرعائك، أي: ما اكتنف دارك وأحاط بها من الأرض".(الكشف– 36)

وقد تُصبح الاستعانة على ترجمة لفظة بأكثر من مرادف أمرا حتميّا، وذلك حينما تكون اللفظة المراد شرح دلالتها من المشترك اللفظي. وهو الأمر الذي تفطّن له المجّاوي وحرص على إجلائه، ومن نماذج هذا النّوع من التفسير بالترجمة عند المجّاوي، قوله في شرح كلمة "النظر": "النّظر: التّفكير والإبصار"، (الكشف–50) ذلك أن نظر في اللغة العربية يُقصد بها الإبصار، وهو المعنى الحقيقي، كما يُقصد به التفكير والإمعان في قضيّة ما تحتاج إلى إعمال الفكر.

وفي هذا السياق دائما وجدناه يلتفت إلى مفعول الحركات في تغيير الدلالة المعجميّة للكلمة، فيحرص على تبيان ذلك والتنبيه عليه، لاسيما وأنّه يعلم أن عمله هذا موجّه – بالأخص– إلى من لا تتوفّر لديهم قدرة كافية على التمييز بين هذه اللُّطف التي تسهم في صنع جمال اللغة العربية الخالدة. ومن التفاتاته في هذا السياق، قوله، وهو يُقْدم على شرح لفظة "الإمارة": "الإمارة بكسر الهمزة الحكم وبفتحها العلامة".(الكشف–30) قد لا يكون لهذا الشرح، بالنسبة للملمّ، ولو نسبيّا باللغة العربية، أثر، لكنّه بالنسبة لأبناء الجزائيين الذين حرموا من تعلّم لغتهم، أمر جلل، لأنّه يفتّح عقولهم على ما في هذه اللغة من كنوز.

وقد يدفعه حرصه على الإحاطة الشاملة بدلالة كلمة ما، يراها مهمّة، أو يعتقد أنّ في شرحها بالترجمة نقصا، إلى الاستنجاد بإجراء آخر من إجراءات التفسير، كالتفسير بالمغايرة مثلا. ومن نماذج هذا الجمع بغية الإحاطة والإيضاح، قوله وهو بصدد شرح كلمة "الغبطة": "الغبطة: تمنّي مثل ما للمغبوط من غير إرادة الزّوال بخلاف الحسد".(الكشف–62) حيث أتى على مفهوم الغبطة، حتى إذا فرغ منه واستوفاه حقّه، أقدم على تدعيمه بما يعزّز دلالة الغبطة، وهو الحسد، باعتبار أنّ الحسد يشبه الغبطة في تمنّي ما بين يدي الآخر، غير أنّ الاختلاف بينهما أنّ الأول، وهو الحسد، تصاحبه

الرغبة في زوال النعمة عن الآخر، وفي ذلك اعتراض على قضاء الله، بخلاف الغبطة التي تنتفي فيها رغبة زوال النعمة، ولأجل ذلك كانت الغبطة محمودة، وكان الحسد مذموما.

ومن اعتماده على المزج بين التفسير بالترجمة والتفسير بالمغايرة دون استعمال لفظ يدلّ على المغايرة كخلاف وضدّ...الخ، قوله، وهو يُقدم على تفسير دلالة "الجود": "الجود: البذل والعطاء في الطّاعة، وأمّا الإنفاق في المعصيّة فهو الإسراف وإن قلّ".(الكشف– 48) وكأنّه حينما أضاف كلمك "الطاعة" إلى دلالة الجود، شعر بأنّه ملزم بمقابلة ذلك بالعطاء الذي يُبذل في غير مواطن الطّاعة، فقال: أمّا الإنفاق في المعصيّة فهو الإسراف. وإذا صحّ تخريج الشيخ، يكون مقصود الآية الكريمة: **(إنّ الله لا يحبّ المسرفين)**، أي الذين يُنفقون أموالهم مهما كانت قيمتها في الباطل، وليس كما استقرّ لدى البعض أنّ الإسراف هو كثرة الإنفاق ولو كان في الحلال الطيّب. وهذه مسألة تحتاج إلى التّحقيق.

3/ التفسير بالسيّاق:

و يُقصد به الاستعانة على تفسير الكلمة بإيرادها داخل سياق، لغوي أو اجتماعي، يوضح دلالتها من خلال استعمالها. ومن المواطن التي لجأ فيها المجّاوي إلى هذا الإجراء التفسيري قوله في توجيه دلالة "أمست": "أمست هنا معناها صارت"؛(الكشف–157) فالمقصود بِ(هنا) أي في هذا السياق، لأنّ لأمسى دلالة أخرى، وهي الدخول في المساء، ومنه قوله تعالى: **(فسُبحان الله حين تمسون وحين تصبحون).(الروم–الآية17)** وضمن هذا الإجراء التفسيري يمكن أن ندرج شرحه لكلمة "الجِلال" إذ يقول: "الجلال بكسر الجيم جمل جلّ، وهو ما يُلبس للدّابة، والمراد به هنا الدرع الذي يُلبس للحرب"؛(الكشف– 112) أي أنّ استعمالها في هذا السياق هو بمعنى

الدرع. وممّا يندرج في هذا السياق قوله، وهو يروم شرح لفظة "منهلا" الواردة في قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال مُنهلا بجرعائك القطر

يقول في شرحها: "منهلا: أي منسكبا وأراد الإنهال النّافع بدليل الدّعاء بالسّلامة".(الكشف– 54)

وقد يستنجد بالسياق الاجتماعي لتوضيح دلالة الكلمة المُراد شرحها، كقوله في شرح كلمة "عرقوب" وهو اسم علم: "عرقوب: اسم رجل يُضرب به المثل في إخلاف الوعد"؛ (الكشف–103) فهاهنا اعتماد على المثل للتعريف بعرقوب، والأمثال نتاج المجتمع.

4/ التفسير بالاعتماد على تحليل بنية الكلمة:

وهو ليس من باب التفسير، أو الشرح، بمعنى الكلمة، وإنّما هو استنجاد بقواعد الصّرف والنّحو للوقوف عند بنية الكلمة. ومن شأن هذا التوظيف أن يزيد في توضيح دلالة الكلمة وطريقة استعمالها. ومن هذا الضرب من التوظيف الذي نجده عند المجّاوي، قوله في تدعيم شرحه لكلمة "مَعْنيّ"؛ "معنيّ أصله معنِوْي، اجتمعت (الواو) و(الياء) وسبق أحدهما بالسكون، فقلبت (الواو) (ياء)، وأدغمت (الياء) في (الياء)، وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء".(الكشف–69) فإن كان هذا الاستطراد من المجّاوي لا يخدم المعنى مباشرة، فإنّه على الأقل ينبّه الناشئة إلى ضرورة معرفة أصل الكلمة للوقوف على معناها في المعاجم العربية على اختلاف أنواعها. ومن هذا التوظيف أيضا قوله، وهو يشرح كلمة "قوم": "القوم اسم جنس لا مفرد له من لفظه كرهط"، (الكشف–66) وقوله

في الإجراء المعجمي لكلمة "زمزم": "زمزم اسم بئر بمكّة، وهو غير منصرف للعلميّة والتّأنيث".(الكشف–110)

هـ/ الإعراب:

إعراب الشواهد هو حجر الزاوية في عملية شرح الشواهد، إذ المبتغى من كلّ شرح من هذا القبيل هو التركيز على موطن الشاهد في البيت المستشهد به والتعليل به لتأسيس القاعدة. غير أنّ ما دأب عليه كثير من الشرّاح هو إعراب البيت/ الشاهد بكامله و بكيفيات مختلفة، تتراوح بين الاختصار الشّديد والإسهاب الذي قد يخرج عن المراد.

وقد اعتمد المجّاوي، في الشرح الذي بين أيدينا، طريقا وسطا، فهو يختصر إعراب البيت في مكوّناته الأساسية إلى درجة التركيز، في بعض الأحيان، على الوظيفة فحسب؛ كقوله في إعراب جملة "قُلتُها" الواردة في قول الشاعر:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليُقال: مَن ذا قالها؟

يقول في إعرابها: "(قلتها) فعل وفاعل ومفعول به."(الكشف–29)

وقد يكتفي عند الإشارة إلى الفعل وعامله بالقول مثلا: "جازم ومجزوم"، (الكشف–19) أو "ناصب ومنصوب".(الكشف–9) وقد يطيل قليلا، فيأتي على علامة الجزم أو النّصب أو الرّفع؛ كقوله: "جازم ومجزوم بحذف النون"، (الكشف–34) وقوله: "مرفوع بتجرّده من الناصب والجازم".(الكشف–12) وقد يستهويه الحال فيُعلِّل لإعرابه، كقوله: "مرفوع بثبوت النّون لأنّه من الأفعال الخمسة"، (الكشف–19) وقوله في إجراء قول الشاعر:

أخاك أخاك فإنّ من لا أخ له كساع إلى الهيجا من غير سلاح

"(أخاك) منصوب بفعل محذوف تقديره الزم أخاك".(الكشف–115) وكقوله في إجراء المنادى (يا قومِ) "مضاف حذفت منه ياء المتكلّم استغناء عنها بالكسرة".(الكشف–86) وقد يفصِّل أكثر فيقول، وهو في معرض إعرابه لأسلوب الندبة (وا حرّ قلباه) "(وا) حرف نداء للندبة، (حرّ) منادى مندوب، (قلباه) مضاف إليه مخفوض بكسرة مقدّرة على ما قبل الألف وفتح لمناسبة الألف".(الكشف–56)

والملفت للانتباه أنّ المجّاوي لا يخلد إلى الاختصار إلاّ بعد أن يكون قد قدّم إعرابا تفصيليّا، أو شبه تفصيليّ للظاهرة التي تنضوي تحتها الكلمة، أو الأداة المراد إعرابها. وهو ما فعله – مثلا– في إعرابه لإذا، حيث وجدناه يُعربها إعرابا تفصيليّا عند أوّل تعامل له معها، إذ يقول في إجرائه لها: "(إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه على المشهور".(الكشف–4) فإذا تعرّض لها ثانية وثالثة اكتفى بالإشارة إلى طبيعتها فحسب، كقوله: "(إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان".(الكشف–48) وكذلك فعل عند تعرّضه لإعراب الظرف المقطوع عن الإضافة، حيث يقول في إجرائه لقول الشاعر ابن مالك العقيلي:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلاّ من وراءُ وراءُ

يقول: "(من وراءُ) متعلّق بمحذوف، وهو مبنيّ على الضم لقطعه عن الإضافة لفظا لا معنى، أي وراء ما ذكر، وفيه الشاهد. ويجوز بناؤه على الفتح لتضمُّنه معنى الحرف".(الكشف–10)

ورغم ذلك، يبقى مثل هذا الإعراب المفصّل قليل الاستعمال، ولا نعثر عليه، في أغلب الأحيان، إلاّ عند تعامله الأوّل مع المادّة المقترحة للإعراب كما سلف الذكر. وما اختيار المجّاوي لهذا النهج إلاّ لعلمه المسبق بأنّ المستهدفين بهذا الإعراب هم الناشئة بالدرجة الأولى، وعليه، كان يُدرك بأنّه لا يليق– من وجهة نظر البيداغوجيّا–

إقحام التفاصيل التي غرق فيها النّحو العربي ضمن هذا الشرح، وإن كان ولا بدّ، فليكن إقحامها بقدر ما تستوعبه عقول النّاشئة، لأنّ الصّناعة النحويّة، في حدّ ذاتها، مدعاة للنّفور، لما يكتنفها من تفاصيل وتخريجات هي للمنطق أقرب منها إلى اللغة.

ولعلّ بعض التخريجات التي أقحمها المجّاوي في إعرابه لبعض الشواهد، كانت الغاية منها تهيئة عقول النّاشئة إلى التعامل معها في المستقبل. فهو ككلّ معلّم يتقن صنعته، يقدّم المادّة في شكل جرعات تأخذ بعين الاعتبار التّدرّج من السّهل إلى الصّعب. وممّا يندرج ضمن هذا السياق – على سبيل المثال لا الحصر– قوله في إعرابه لكلمة "قرابة" الواردة في قول الشاعر:

ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابة فما عطفت مولى عليه عواطف

قال: "(قرابة) مفعول به لنادى، أو مضاف إلى كلّ"؛ (الكشف–7) أي أن توظيف (قرابة) في هذا السياق تحتمل وجهين إعرابيين حسب المعنى الذي نستخلصه من المقام الذي تحكّم في نظم الشاعر. وهاهنا التفات منه لمفعول سياق الموقف في توجيه الدلالة التي تتحكّم بدورها في الإعراب؛ وكأنّ المجّاوي في هذا المقام كان يتمثّل مفهوم الجرجاني للنظم.

وكذلك فعل حينما تعرّض لإعراب "قفا" الوارد في مطلع معلّقة امرئ القيس؛ فقال: "(قفا) والألف في قفا فاعل أو بدل من نون التوكيد... وهذه النون محذوفة في فعل الأمر (قف) وعُوّض عنها بألف التّثنيّة، أو أصل الفعل (قف) (قف)".(الكشف–22) إذن فالألف في قفا تحتمل أن تكون فاعلا، كما تحتمل أن تكون عوضا من نون التوكيد، وكأنّه قال: قفنْ، أو أنها عوض عن فعل ثان يفيد التوكيد وقد حُذف.

ومن هذا القبيل قوله في إعراب "ليتما هذا الحمام لنا": (ليت) حرف تمنّي (ما) زائدة (هذا) اسم إشارة مبتدأ أو اسم ليت"؛(الكشف–50) أي حسب ما إذا اعتبرنا (ما)

كافة أو غير كافة، فإذا كانت كافة أبطل عمل ليت وكان (هذا) مبتدأ، وإلاّ كان (هذا) اسم ليت.

والملفت للنظر أن المجّاوي لم يتقيّد بمصطلحات مدرسة معيّنة، فهو يستعمل مصطلحات المدرسة البصرية، كما يوظّف مصطلحات المدرسة الكوفية، كالخفض عند الحديث عن الجرّ والصفة عند الحديث عن النّعت، ويستعمل عند الحديث عن الجملة المصدريّة التي تؤوّل مصطلح "السّبك" وهلمّ جرّا، ممّا يدلّ على رحابة صدر الشّيخ وبعده عن التّعصّب لهذه المدرسة أو تلك.

خاتمة

لقد مكّنتنا هذه الرِّحلة في كتاب "كشف اللثام في شرح شواهد ابن هشام" من اكتشاف عالم من أعلام الجزائر الذين أوقفوا حياتهم لخدمة العلم والوطن، من خلال ممارسته للفعل التّعليمي والجهد الإصلاحي، اللّذين أثمرا في شكل مشايخ تخرّجوا على يده، كان لهم الفضل في تنوير العقول والإسهام، بشكل مباشر أو غير مباشر، في انتشال الشّعب الجزائري من غيابات الجهل الذي فرضه عليهم استعمار بشع، كانت أمنيّته أن يُبعد هذه الأمّة عن دينها ولغتها وكل ما يمتّ من بعيد أو قريب إلى أصولها.

وإلى جانب ذلك كلّه كشف لنا هذا البحث عن شخصيّة علميّة متمكِّنة، لا تقلّ باعا عن فطاحل الفكر العربي الإسلامي في القرنين الماضيين. ويكفي الشيخ المجّاوي

فخرا أن يعترف له طود شامخ في الثقافة العربية الإسلامية بشرف التّتلمذ على يده، ألا وهو الشيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله.

مصادر البحث ومراجعه

1- ابن باديس حياته وآثاره – جمع ودراسة د/ عمّار طالبي – الشركة الجزائريّة – الجزائر – ط3 – 1997م.

2- آثار الشيخ محمّد البشير الإبراهيمي – جمع وتقديم د/ أحمد طالب الإبراهيمي – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – 1997م.

3- أعلام من المغرب العربي – محمّد الصّالح الصدّيق – موفم للنشر – الجزائر – ط1- 2007م.

4- تاريخ الجزائر الثقافي – د/ أبو القاسم سعد الله – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط1 – 1998.

5- تعريف الخلف برجال السّلف – أبو القاسم محمّد الحفناوي – مؤسّسة الرّسالة – المكتبة العتيقة – 1985م.

6- شرح قطر الندى وبلّ الصّدى – ابن هشام الأنصاري و معه كتاب"سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى" تأليف محمّد محي الدين عبد الحميد – دار الطّلائع للنشر والتوزيع – القاهرة – 2009.

7- كشف اللثام في شرح شواهد قطر ابن هاشم – للشيخ عبد القادر المجّاوي – طُبع سنة 1295هـ بقسنطينة.

8- الكتاب – لسيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) – تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون – دار الجيل – بيروت – ط1- 1991.